

المركز السوري  
للعدالة والمساءلة



سوريا: التوثيق ودوره في تخليد الذكرى

إعداد إيريشني نايدو  
كانون الأول/ نوفمبر 2013

سلسلة مذكرات  
التوثيق في العدالة الإنتقالية

# التوثيق ودوره في تخليد الذكرى

تم إعدادها للمركز السوري للعدالة والمساءلة  
من إيريشني نايدو<sup>1</sup>، التحالف الدولي لمواقع الضمير والذاكرة<sup>2</sup>

## المقدمة

تشير عمليات تخليد الذكرى بصورة عامة الى الإجراءات التي يتم من خلالها إدامة وحفظ الذكرى. وعلى هذا الأساس، يمكن أن تشمل عملية تخليد الذكرى مواقع لتخليد الأحداث، مشاريع الفن للذاكرة، ومجموعات التاريخ الشفهية والأرشيفات – وجميعها تستحضر الماضي وتهدف بطريقة ما إلى ضمان استمرارنا في التذكر. وبصورة متزايدة، قامت لجان الحقيقة الرسمية، الدول، الناجون، والمجتمعات، عبر السياسات والممارسة، بإبراز أهمية تخليد الذكرى عبر تكريم الناجين من النزاع، والمساهمة في إجراءات تقصي وإخبار الحقائق، وتوفير سبل للمصالحة، والعمل كمحفز لإشراك وتثقيف الجمهور العام.

وفي حين أن الذاكرة وتخليد الأحداث كانا في صلب عمليات العدالة الإنتقالية في بلدان مثل الأرجنتين وشيلي في الثمانينات، وفي عمليات تقصي الحقائق لاحقاً، كذلك التي تم تنفيذها في جنوب أفريقيا في منتصف التسعينات، أصبحت عملية تخليد الذكرى مصنفة تحت العنوان الواسع للتعويضات الرمزية. إلا أنه في الآونة الأخيرة، قامت لجان الحقيقة مثل اللجنة الليبرية للحقيقة والمصالحة، بتصنيف تخليد الذكرى في فئة خاصة بها. ويسلط هذا المسار الضوء على الدور المتنامي لتخليد الذكرى في مجال العدالة الإنتقالية، وبصورة أوسع في مجالات الإنتقال بعد النزاع وبناء السلام.

من خلال الإعتقاد على العمل الذي قام به التحالف الدولي لمواقع الضمير والذاكرة والتركيز على نوع واحد من أنشطة تخليد الذكرى، وهو التوثيق، تسعى هذه المذكرة للإجابة على بعض الأسئلة المبينة أدناه:

- دور البيانات والتوثيق والأدلة في تخليد الذكرى، ودورها في ربط السكان مع الماضي، من أجل رسم مستقبل أكثر عدالة.
- أنواع الوثائق التي يعتبر الحفاظ عليها هاماً ولماذا.
- دور جمع الوثائق والحفاظ عليها في تعزيز المساءلة في عملية تخليد الذكرى.

<sup>1</sup> إيريشني نايدو هي مديرة برنامج أفريقيا، آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التحالف الدولي لمواقع الضمير والذاكرة. ويمكن الإتصال بالمؤلف على عنوان البريد الإلكتروني التالي [enaidu@sitesofconscience.org](mailto:enaidu@sitesofconscience.org)

<sup>2</sup> التحالف الدولي لمواقع الضمير والذاكرة هو شبكة عالمية لمبادرات المواقع التاريخية، والمتاحف، والذاكرة التي تستخدم قوة أماكن الذكرى لإشراك الجمهور في ربط الماضي بالحاضر من أجل تصور وصياغة مستقبل أكثر عدلاً وإنسانية. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع [www.sitesofconscience.org](http://www.sitesofconscience.org)

وفي حين أنه تم تجسيد كل من النقاط المثارة أعلاه من خلال الأمثلة المتعددة لالتحالف الدولي لمواقع الضمير والذاكرة، إلا أنه ينبغي ملاحظة أن كل مثال قد يكون مرتبطاً بسياق معين. غير أن دروساً كثيرة يمكن استخلاصها من كل من هذه الحالات التي قد تكون بمثابة أفضل الممارسات للبلدان التي تمر حالياً في نزاعات أو كانت قد مرت في نزاعات.

## التوثيق في سياق الحكم الإستبدادي وخلال النزاعات

### معلومات أساسية

أشار عدة باحثون<sup>3</sup> إلى أن الذكرى هي بناء اجتماعي أنشأته مجموعة على مدى فترة من الزمن. وكثيراً ما يتم إعادة بناء هذا الماضي بصورة فعالة وانتقائية لتلبية احتياجات الحاضر. وتتنوع أهداف تخليد الذكرى بصفاتها أداة اجتماعية وسياسية.

وخلال النزاعات التي طال أمدها، مثل النزاع في إيرلندا الشمالية أو النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، قد يتم استخدام الذاكرة كألية مسببة للخلاف. إذ من الممكن أن يتم استخدامها لتوليد مشاعر الإنتقام ضمن مجموعة معينة، مما ينشئ ويغذي ظاهرة الشعور الدائم بشعور الضحية، بالإضافة الى خلق صور مبسطة للنزاع حيث يتم إبراز حقد مجموعة ما، في حين تُصَوَّر المجموعة الأخرى على أنها أبطال أو شهداء.<sup>4</sup>

إلا أنه يمكن أن يتم استخدام الذاكرة كمحفز للتحوّل الاجتماعي الإيجابي. وفي بلدان مثل كمبوديا، قامت منظمات محلية<sup>5</sup> بتنفيذ مشاريع تخليد للذكرى في المجتمعات المحلية بنجاح، حيث جمعت الشباب والكبار في حوارات حول الماضي. وإنطلاقاً من إدراك أن الإنقسامات بين الضحايا والجناة كثيراً ما تكون ضبابية خلال النزاعات، فإن مشاريع تخليد الذكرى المحلية لا تفرق بين الجناة والضحايا على المستوى المحلي. ومن خلال التشاور الوثيق مع الضحايا، يقوم المنسقون في المشاريع المحلية بجمع كافة أفراد المجتمع لمناقشة الماضي، وتجاربهم خلال النزاع، وطرق العمل سوية من أجل بناء مستقبل قائم على السلام والعدل. وفي مثل هذه الحالات، قام الجناة على المستوى المحلي أحياناً بالإعتذار من المجتمع بأسره، أو عبروا عن ندمهم من خلال المساهمة بوقتهم ومهاراتهم نحو تطوير مركز مجتمعي لتخليد الذكرى. وتشمل المرحلة الأخيرة في حوارات الذكرى احتفال ماء بوذي تقليدي يسعى لتطهير وشفاء كافة أفراد المجتمع.

كثيراً ما تستخدم الذكرى من قبل أنظمة قمعية لإضفاء صفة الشرعية على النظام القمعي الاجتماعي أو السياسي. وعلى هذا النحو، يكون لبعض الروايات والذكريات أولوية على غيرها، متسببة بالتالي بتهميش بعض الأصوات وإسكات أصوات معارضة أخرى. وخلال مراحل الحكم الإستبدادي، يكون لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان سبل محدودة لمشاركة تجاربهم عن

<sup>3</sup> انظر موريس هالبواش، "الأطر الاجتماعي العامة لتخليد الذكرى" من كتاب "الذكرى الجماعية"، (نسخة) ال.أ. كوزر (منشورات جامعة شيكاغو، 1980)؛ أيضاً انظر باري شوارتز، "السياق الاجتماعي لتخليد الذكرى: دراسة حول الذاكرة الجماعية". القوى المجتمعية، 61 (2)، (كانون أول 1982): 374-402؛ انظر بيير نورا، "بين الذكرى والتاريخ: أماكن الذكرى" تمثيل 69 (شتاء 1989).

<sup>4</sup> انظر دانييل بار-تال، "ذكريات متعارضة والزمن" من كتاب " دور الذكرى في النزاعات الإثنية"، إي. كيرنز ود. رو (بالجريف، 2003).

<sup>5</sup> انظر <http://www.sitesofconscience.org/members/peace-institute-of-cambodia/>

التهميش الإجتماعي أو الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ناهيك عن إمكانية الوصول السليم لإجراءات الإنتصاف والعدالة. وكما حدث في بلدان مثل جنوب أفريقيا، والأرجنتين، وغواتيمالا وحاليا في البحرين، نظراً لمدى القمع والترهيب الذي أحدثه النظام الإستبدادي، أصبحت ثقافة الخوف والصمت وعدم الثقة متأصلة بشدة بحيث أصبح من المستحيل مشاركة التجارب أو ما تعرض له الفرد حتى ضمن الأسرة الواحدة.

الا أن هناك أمثلة عديدة أيضاً حيث خاطر العديد من المواطنين العاديين بالإعتقال وحتى بالموت عند قيامهم بأنشطة تخليد للذكرى كشكل من أشكال الإعتراض على الإستبداد. أمهات المختفين قسراً في الأرجنتين اللاتي أقمن مظاهرات يومية علنية مطالبين بعودة أبنائهم المفقودين خلال الثمانينات، والأمثلة المتعددة لمسارح الإحتجاجات ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا في الثمانينات، ليست سوى بعض الأمثلة على إستخدام المواطنين لتخليد الذكرى للمطالبة بالعدالة ولفت الإنتباه لانتهاكات حقوق الإنسان في بلدانهم.

وفي حين أن المواطنين العاديين قد يحصلون على إمكانية محدودة للجوء للعدالة، ناهيك عن فرص لتوثيق تجاربهم اليومية في التهميش والإساءة في الأنظمة الإستبدادية، كما كان الوضع في بلدان مثل جنوب أفريقيا، وكينيا، ولبنان، وإسبانيا، والأرجنتين وكمبوديا، إلا أن الأنظمة القمعية وعناصر الأمن يعيرون انتباهاً خاصاً ومحدداً للتوثيق والأرشفة. ولايكتفي عناصر الأمن مثل الشرطة والوحدات الخاصة بتوثيق انتهاكاتهم لحقوق الإنسان مثل الخطف والتعذيب والاعتقالات وحالات الإختفاء والقتل تحت الإعتقال، بل يحتفظون بسجلات رقابة مفصلة لأنشطة المواطنين اليومية. وهذه الأرشيفات بحد ذاتها تصلح لأن تكون نصباً تذكارياً لتكريم الناجين والضحايا في ظل النظام الإستبدادي، ويمكنها أن تقدم معلومات قيمة للغاية لآليات المساءلة. علاوة على ذلك، يكون هذا النوع من الأرشيفات مهماً بصورة خاصة في مرحلة ما بعد النزاع لأي دولة حصلت فيها انتخابات ديمقراطية حديثة، وكذلك للمؤرخين ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين الذين يهدفون لتصحيح المسار التاريخي للأحداث. الا أن السؤال الأساسي هو ما إذا سيكون من الممكن الوصول الى هذه الأرشيفات في مرحلة ما بعد النزاع، إذ أن المباني الفعلية التي تخزن فيها الأرشيفات تُهدم أحيانا عن غير قصد أثناء النزاع القائم أو تهدم عن عمد من قبل النظام الإستبدادي قبل سقوطه.

## التوثيق أثناء النزاع

يعد إطلاق مبادرات التوثيق خلال النزاعات الطويلة الأمد أمراً صعباً. ليس فقط بسبب ظروف الحرب التي قد تجعل ذلك مستحيلاً، لكن الخوف وعدم الثقة والترهيب قد يعرقل مثل هذه المبادرات. لكن حتى في ظل الظروف التي تم ذكرها أعلاه، قد يقوم المواطنون العاديون وناشطو حقوق الإنسان والصحفيون والفنانون ومنظمات المجتمع المدني بتوثيق الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على الرغم من المخاطر. وفي حين أن هذه المبادرات تتم بشكل عفوي، إلا أنه من المهم إدراك أن المقاربة المنهجية في التوثيق خلال النزاع قد تحمل قيمة لا تقدر بثمن بالنسبة لإجراءات العدالة والمساءلة في مرحلة ما بعد النزاع، بالإضافة الى كونها شكلاً من أشكال تخليد الذكرى خلال النزاع الفعلي وما بعد النزاع.

وخلال مراحل النزاع القائم، هناك أصحاب مصلحة على الأرض يقومون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان لأسباب مختلفة. تقوم منظمات حقوق الإنسان الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان المحلية، والصحفيون، والمواطنون العاديون بتوثيق تجارب الحرب اليومية إما لأغراض إعداد التقارير، لأغراضهم الشخصية، أو لرفع الوعي الدولي بشأن الوضع الداخلي أو حشد التأييد للتدخل الدولية. وفي خضم فوضى الحرب، قد تكون هذه المبادرات متفرقة أو حتى متعارضة، لكنها على أي حال هامة لعمليات تخليد الذكرى المستقبلية.

**ما هي إذن أنواع التوثيق التي تعتبر هامة وكيف يمكن جمع هذه السجلات:**

### توثيق المواقع

يكون التعذيب والإعتقال غير المشروع من ضمن الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان التي ترتكها الدولة أثناء الحكم الاستبدادي. المرافق العامة كتلك التي تخزن فيها مواد الأرشيف، والسجون، ومراكز الإحتجاز السرية الأخرى تقف شاهداً هلى هذه الانتهاكات. وخلال الحرب، غالباً ما يكون هناك خطر تهدم هذه المرافق بالإضافة الى بنى تحتية أخرى، أو أن يتم هدمها عن عمد من قبل النظام قبل سقوطه.

إحدى الطرق لضمان أن تبقى هذه المواقع شاهدة على تجارب الناجين هي من خلال التسجيلات السمعية البصرية أو من خلال تصوير الموقع قبل تدميرها. وفي حال تهدم الموقع، فإنه من الممكن أن يتم إطلاق نداء عام للمواطنين للمساهمة في أي مواد متعلقة بالموقع، ويمكن إعادة إنشاء الموقع بالتشاور الوثيق مع الناجين. وكما نرى في دراسة الحالة الخاصة بنيابو هاوس أدناه، تخدم المواقع المادية أو بقاياها مهاماً ذات أهمية لإخبار الحقيقة وتخليد الذكرى.

### نيابو هاوس، كينيا

منذ استعمارها عام 1885، شهدت كينيا حلقات مطولة من العنف الناتج عن النضال من أجل الحرية، والنتائج لاحقاً عن الإنقسامات السياسية. وفي 12 كانون الأول 1963، حصلت كينيا على استقلالها، واحتفلت بذلك بوضع دستور لكينيا المستقلة. واتصف التاريخ السياسي لكينيا منذ ذلك الوقت بأنظمة حكم كانت عاجزة لحد كبير عن تعزيز الديمقراطية، وبأنظمة تتسم بالقمع السياسي وبانتهاك حقوق الإنسان. وقام كلا النظامين الإستعماري (1895-1963) وما بعد الإستعماري (1963 – الوقت الحالي) بترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب بعمق كبير لدرجة أن برامج التحول الديمقراطي الشامل، وإجراءات العدالة الإنتقالية لم تحقق إلا نجاحاً محدوداً. إلا أن بعض النجاحات قد تحققت، كالإطاحة بالنظام الدكتاتوري لحزب الإتحاد الوطني الإفريقي الكيني تحت رئاسة الرئيس موي في 2002.

ونيايو هاوس الشهير، المقر الموجود في نيروبي هو إرث الرئيس السابق موي. وعلى مدى السنوات، ازدادت شهرة المبنى كمركز تعذيب واحتجاز سري عندما كان لا يزال يعمل كمرفق عام خلال الثمانينات والتسعينات تحت نظام الرئيس موي. وكان السجناء يتعرضون لأشكال متعددة من التعذيب، بما فيها الإغراق بالماء وتغيرات شديدة في درجة الحرارة في زنازنتهم. ويخبر الناجون أن المعتقلين كانوا يؤخذون إلى الطابق التاسع من نيايو هاوس لاستجوابهم تحت التعذيب. وتوجد الزنازانات في الطابق السفلي من المبنى، وفي حين أن المبنى كان في حالة سيئة، إلا أنه لا يزال متاحاً للجمهور، حيث لا يزال يعمل كمرفق لتقديم الخدمات العامة.

في 2003، تم الكشف عن الموقع للجمهور من قبل وفد وزاري بقيادة وزير العدل الذي عبر عن نية حكومة الرئيس كيباكي اعتبار الموقع كنصب تذكاري وطني. وقامت الحكومة منذ ذلك الوقت بالتراجع عن نيتها الإعلان عن الموقع بهذه الصفة، على الرغم من الإلتزامات المقدمة من منظمات الناجين. وتقول المنظمات المحلية لحقوق الإنسان والضحايا بأن تردد الحكومة في إعلان هذا الموقع كموقع تراثي مرتبط بشكل مباشر بإمكانيات سرد الحقائق بشأن الموقع. وإلى جانب الدليل المادي للتعذيب، فإن اعتبار نيايو هاوس بصورة رسمية موقعاً لمركز تعذيب في ظل نظام موي، من شأنه أن يورط الرئيس الحالي كيباكي الذي كان نائباً للرئيس في نظام موي.

وقد حاولت الحكومة منذ ذلك الوقت "صيانة" الزنازانات عن طريق طلاء جدرانها وإضاءتها. وفي 2008، قام الناجون بقيادة هيئة حقوق الإنسان الكينية بالسعي للحصول على أوامر للحفاظ عليها من المحكمة لمنع الدولة من إجراء أي تغييرات إضافية على الموقع. وقالت المجموعة أن هيكلية الموقع بحد ذاته قد تكون بمثابة دليل على التعذيب الذي مر به الضحايا، وكانت محاولات "الصيانة" تغطي فعلياً على التحقق البصري الدقيق للتعذيب. وبالنتيجة، تم منح أوامر حفظ مؤقتة في 16 شباط 2009، وبقيت حتى هذا التاريخ.

والوضع الحالي بشأن ما منحت المحكمة لضحايا نيايو هاوس هو كالتالي: في 21 تموز 2010، فاز أحد وعشرون ضحية للتعذيب والاعتقال غير المشروع بكسب قضية محكمة عليا ضد الدولة، ومنحوا ما مجموعه 40 مليون شيلين كيني. وكان القرار قراراً رائداً حيث تم منح التعويض خارج إجراءات هيئة الحقيقة والعدالة والمصالحة الكينية (TJRC). وعلى الرغم من أن القرار صدر أساساً لأن القضية رفعت قبل تشكيل هيئة الحقيقة والعدالة والمصالحة الكينية، إلا أن ذلك كان يعني للناجين بأن العدالة قد تحققت أخيراً. وعند الإحتفال بنصرهم وفي محاولة استرجاع رمزية للمكان الذي كان سابقاً يجسد الرعب، احتفل الناجون عبر زيارة نيايو هاوس بصورة عفوية، مستخدمين مرة أخرى الدليل المادي للموقع لتوجيه اهتمام الجمهور إلى تجاربهم في الماضي.

وكشكل من أشكال تخليد الذكرى، تكون المواقع المادية بمثابة علامة ملموسة لمعاناة الناجين وهي تضيف صفة شرعية على تجارب الناجين في الماضي. وفي حالات عديدة مثل نيايو هاوس في كينيا، وسجن ميز لونغ كيش 6 في إيرلندا الشمالية أو سجن

<sup>6</sup> انظر <http://mazelongkesh.com/>

أولد فورت في جنوب أفريقيا في كونستيتيوشن هيل<sup>7</sup>، غالباً ما اختار الناجون زيارة هذه المواقع في أعقاب العنف والقمع. وأثناء عمل التحالف الدولي لمواقع الضمير والذاكرة مع الناجين، يزعم الكثيرون منهم أن العودة لزيارة هذه المواقع تكون بمثابة الحج، للإحتفال بنصرهم على القمع. إن انخراط الناجين في هذه المواقع يحول هذه المساحات المادية من الرعب والإساءة الى مساحات للشفاء والإعتراف. وفي غياب المواقع المادية، قد تخدم معارض الصور التي نتجت عن عمليات التوثيق أغراضاً مشابهة.

## مبادرات التوثيق العفوية

في فترات النزاعات أو الإحتجاجات، يشارك المواطنون العاديون يومياً في المبادرات التذكارية. وخلال الربيع العربي عام 2010، كانت رسومات المحتجين على الجدران تروي قصص الإحتجاجات والقمع، وتكرم الشهداء الذين كانوا ضحايا للنزاع وتنتقل الآراء المتعددة للثورة في مصر. وفي حين قامت قوات الحكومة بإزالة هذه الرسومات فوراً، إلا أن المواطنين العاديين وثقوا هذه الأعمال من خلال الصور، وقاموا بتخزينها في ملفات على الإنترنت. وكتذكارات افتراضية، تقف هذه الأعمال الفنية شاهداً على روح الثورة وصمود المواطنين في مواجهة القمع الشامل. وقد تشكل هذه المبادرات خلال النزاعات بصيص أمل، وتحثي بالروح الإنسانية وتوفر وجهات نظر متعددة حول أوضاع النزاعات التي غالباً ما تكون معقدة.

وبالمثل، في إيرلندا الشمالية، لاتزال اللوحات الجدارية للموالين والجمهوريين تشكل تذكيراً "بالإضطرابات"، وتحدد مناطق النزاعات السابقة وتخلد ذكرى الأبطال من كلا الجانبين. وفي حين تم إطلاقه عفويًا خلال النزاع، يشكل هذا الفن العام اليوم جانباً مهماً من مشهد الذاكرة في إيرلندا الشمالية، ويوفر آراءً متنوعة عن الماضي ويذكر بعدم جدوى العنف.

## جمع المقالات والتغطية الإعلامية

خلال الحروب، يقوم الصحفيون التقليديون، والمواطنون الصحفيون وناشطو حقوق الإنسان بتوثيق النزاع من وجهات نظر متنوعة. وقد ثبت أن التغطية الصحفية، والمواقف المحلية والإقليمية والدولية مثل قرارات الأمم المتحدة تشكل نوعاً هاماً من أنواع التوثيق.

ويهدف تجميع هذه الوثائق في أرشيف الى الاعتراف بمعاناة المواطنين وإضفاء الشرعية عليها، وتقديم وجهات نظر متعددة بشأن النزاع تحول دون الروايات المعدلة أو المبسطة، في حين ترفع الوعي بشأن الوضع الداخلي للأطراف الفاعلة في الخارج.

<sup>7</sup> انظر <http://www.sitesofconscience.org/members/constitution-hill/>

وعلاوة على ذلك، وخلال مرحلة ما بعد النزاع، يمكن استخدام هذه الوثائق في عمليات تخليد الذكرى، ومن أجل مساءلة مختلف الأطراف الفاعلة، بالإضافة الى خلق حوارات بشأن مواضيع متعلقة بالسلام والعدل، مثل مسؤولية المجتمع الدولي في حماية المدنيين. وفي رواندا على سبيل المثال، يستخدم النصب التذكاري للإبادة الجماعية في كيغالي<sup>8</sup> مقتطفات من قرارات الأمم المتحدة لإبراز التأخر في الإستجابة الدولية على الإبادة الجماعية في رواندا. وعلاوة على ذلك، يستخدم المتحف لقطات إعلامية سمعية وبصرية للإبادة الجماعية، كجزء من معرضه الأوسع الذي يسعى لتسليط الضوء على عدم جدوى العنف.

## جمع الشهادات الشفهية

وعلى الرغم من فوضى الحرب، كما رأينا في الحرب الأهلية الليبيرية، وفي هجوم حلبجة في العراق، والنزاع الحالي في سوريا، فإن الناجين مستعدون لمشاركة قصصهم خلال النزاع. الكثير من هذه الشهادات هي صرخات يائسة طلباً للمساعدة، إلا أنها تشهد أيضاً على فظائع الحرب وعلى الخسائر والحزن. وفي حين أن شهادة الناجين أثناء الحرب مهمة بشكل خاص، إذ أنها تروي قصصاً لأشخاص حياتهم معرضة لخطر داهم، إلا أنه من المهم أن يتم توثيق هذه القصص بطريقة أخلاقية تحترم وتكرم راوي القصة. ويمكن جمع الشهادات الشفهية خلال الصراع لتشكيل أرشيف لقصص المواطنين. هذا الأرشيف بحد ذاته لن يخدم بمثابة نصب تذكاري لضحايا وناجي الحرب فحسب، بل يمكن أن يخدم كذلك كدليل خلال النزاع ضمن إجراءات سرد الحقيقة في فترة ما بعد النزاع. وأخيراً، وباعتباره شكل من أشكال تخليد الذكرى، يمكن أن يقدم هذا الأرشيف وجهات نظر متعددة ومختلفة بعض الشيء حول النزاع، يمكن أن تستخدم في نهاية المطاف كأداة للحوار والتثقيف بشأن قضايا متعلقة بالعنف والسلام والمساءلة والعدالة.

## التوثيق ما بعد النزاعات

كما ذكر أعلاه، فإن التوثيق خلال النزاع قد يكون صعباً. إلا أنه يمكن استخدام مثل هذه المبادرات على الرغم من حجمها أو نطاقها، للتوعية بأهمية تخليد الذكرى، وبناء الدعم لمشاريع تخليد الذكرى لمرحلة ما بعد النزاعات. وخلال مراحل ما بعد النزاعات، قد تكون عملية التوثيق أقل صعوبة، حيث أن عمليات بناء السلام ما بعد النزاع وآليات العدالة الإنتقالية قد تكون قادرة على تسهيل عمليات التوثيق.

وقد تشكل لجان الحقيقة على سبيل المثال آلية آمنة للضحايا لتقديم شهادة حول الماضي. إلا أنه بسبب القضايا المتعلقة بانعدام الثقة والخيانة وثقافة الخوف والصمت التي تتخلل المجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع، فقد تواجه لجان الحقيقة تحديات في سعيها لدفع الضحايا للإدلاء بشهاداتهم.

<sup>8</sup> انظر <http://www.sitesofconscience.org/members/kigali-genocide-memorial-centre-rwanda/>



وكما رأينا في حالة المحكمة الخاصة في سيراليون، فإن جزءاً كبيراً من نجاح التوثيق خلال مراحل ما بعد النزاع اعتمد على الوقت والتسلسل، وكيف تتقاطع الآليات المختلفة للعدالة الإنتقالية وبناء السلام فيما بينها. وقد تخدم أنشطة تخليد الذكرى ما بعد النزاع كالتوثيق، كألية لإعادة بناء الثقة ولبناء قدرات الأفراد في المجتمعات للبدء بالمشاركة في ديمقراطية جديدة كمواطنين فاعلين.

## المحكمة الدولية الخاصة بسيراليون - سيراليون

في 1991، قامت الجبهة الثورية المتحدة بمحاولة انقلاب سياسي بدأت معه حرب أهلية دموية دامت إحدى عشر عاماً في سيراليون. وعلى الرغم من محاولات وطنية وإقليمية ودولية لحل النزاع ما بين 1996 و1999، لم يتم رسمياً إعلان نهاية الحرب قبل 2002. وتم إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون عام 2000 بموجب شروط اتفاق لومي للسلام لومي، بهدف إنشاء سجل تاريخي محايد لانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالنزاع المسلح وتلبية احتياجات الضحايا - وكل ذلك لدعم الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز المصالحة وعدم تكرار الماضي.

وننتج عن النزاع بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة خسارة آلاف الأرواح، وارتكاب آلاف الإنتهاكات الجنسية، والنزوح القسري والإصابات الأخرى. وعلى الرغم من الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفظائع الجماعية، فقد شملت اتفاقية السلام صفقة عفو عن الجرائم المرتبكة من قبل المقاتلين وأعضاء الجبهة الثورية المتحدة الذين كانوا جزءاً من حكومة الوحدة الوطنية. ولكن عند اعتقال زعيم الجبهة الثورية المتحدة، وبناء على طلب من حكومة سيراليون، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً بإنشاء المحكمة الدولية الخاصة بسيراليون، للنظر في قضايا الإفلات من العقاب عبر محاكمة القادة الذين يحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وكانت كل من لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون ومحكمة سيراليون الخاصة تعملان في ذات الوقت، مما شكل التباساً لدى الضحايا والجناة، حيث شعر الكثيرون أن كلتا المؤسستين تعملان سوية، وتبادلان المعلومات التي من الممكن استخدامها لمقاضاة حتى أولئك الجناة الذين تم منحهم عفواً. وقد خلفت التسوية التي تم التفاوض عليها العديد من الضحايا المطالبين بالعدالة، كما نتج عن عدم فهم آليات العدالة بعد الحرب أو عدم الشعور بمرجعية المواطنين لألية العدالة، أن السواد الأعظم من المواطنين في سيراليون لا يتقنون بالمؤسسات التي تحكم البلاد. وسيراليون، البلد المعروف تاريخياً باستضافته للمستوطنات الأولى للعبيد المحررين العائدين، وبإنشائه أول جامعة في أفريقيا جنوب الصحراء، هو أحد أفقر البلدان اليوم، ويعاني من صعوبات بشأن الحكم والتنمية. كيف من الممكن أن تتصالح سيراليون مع تاريخ من العنف والحكم الفاشل في الوقت الذي تحاول إعادة بناء اقتصادها ونسيجها الاجتماعي والسياسي؟ وكيف يمكن للمواطنين العاديين تحمل مسؤولية إعادة بناء ديمقراطيتهم، والإنخراط في قضايا العدالة والمساهمة بفاعلية في بناء ثقافة سلام؟

ومع بدء محكمة سيراليون الخاصة بإنهاء أعمالها والتفكير في أفضل استخدام لمساحة الـ 11.4 هكتار من البنية التحتية والمساحة في مدينة فري تاون، المستخدمة سابقاً من قبل المحكمة، تبقى هذا القضايا هي الموجهة لخطط إرث محكمة سيراليون الخاصة.

وتم حتى الآن تسليم جزء من الموقع لحكومة سيراليون، مع خطط لتسليم بقية الموقع لدى إنتهاء ولاية المحكمة. ومركز الحجز الذي تم تسليمه لقسم السجون في سيراليون في 2010، يتم استخدامه حالياً لاستقبال السجينات والمجموعات الضعيفة، في حين بدأت كلية الحقوق في سيراليون باستخدام جزء من الموقع للصفوف. وتشمل الخطط الإضافية تحويل المحكمة الى محكمة سيراليون العليا، وبناء حديقة سلام، ونصب تذكاري ومتحف للسلام لتكريم ضحايا الحرب. وبالإضافة الى تكريم ضحايا الحرب، يهدف متحف السلام الى توثيق والمحافظة على تاريخ البلاد في النزاع وعلى جهود بناء سلام دائم، بالإضافة الى استخدام ذكرى الماضي لبناء ثقافة تحترم حقوق الإنسان، وتعزز الحكم الرشيد وتمنع وقوع عنف مستقبلي.

وتم تشكيل فريق إدارة متحف السلام، وهو لجنة من أصحاب مصالح وطنيين تشمل ممثلين عن الحكومة، والأمم المتحدة، ومحكمة سيراليون الخاصة، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمتحف القومي، وجمعية ضحايا الحرب ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، لقيادة عملية تطوير متحف السلام. وتم تشكيل اللجنة بهدف ضمان شمولية المشروع، والعمل نحو رؤية تضمن أن يكون متحف السلام مصمماً ومملوكاً من جميع السيراليونيين. وكجزء من عملية تحقيق ملكية عامة للموقع وتشجيع المشاركة العامة في القضايا الأكبر المتعلقة بالعدالة وحقوق الإنسان، قام فريق إدارة متحف السلام بتنفيذ العديد من مشاريع التوعية. وإلى جانب المنتديات المتنوعة التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني على أساس منتظم، نظم فريق إدارة متحف السلام أنشطة من أجل التوعية وإشراك الجمهور في أهداف متحف السلام. وعلاوة على ذلك، قام ممثلو فريق إدارة متحف السلام بتنفيذ برنامج توعية عبر البلاد لتقديم مشروع متحف السلام للجمهور، والبدء بعمليات جمع الوثائق وإشراك المجتمعات في قضايا متعلقة بالمتحف.

وفي حين أن مثل هذه العملية في أي سياق كان قد تؤدي الى نتائج متنوعة وغير متوقعة، الا أنها خطوة هامة نحو بناء ملكية واسعة النطاق وتقديم دعم للمشروع. ومن بين المواضيع المختلفة التي تمت مناقشتها، عرض عدة أفراد المساهمة في شهادات شخصية للمتحف. وأفاد بعض أفراد المجتمع أنه على الرغم من محاولات لجنة الحقيقة والمصالحة لجمع الشهادات من الضحايا والجناة، الا أن الناس كانوا متخوفين من عواقب الإدلاء بشهادتهم أمام اللجنة. وبعد مرور حوالي عشر سنوات على اللجنة، شعر العديد من الناس أنهم الآن مستعدون للإدلاء بشهادتهم بشأن تجاربهم في مرحلة النزاع. وبالمقابل، عبر أفراد آخرون من المجتمع كانوا قد ارتكبوا جرائم حرب، وكانوا إما حصلوا على عفو أو اختاروا عدم المشاركة في عمليات تقصي الحقيقة، عن شكوكهم إزاء العملية، حيث كانوا يعتقدون أن برنامج متحف السلام للتوعية كان جزءاً من عملية التقصي.

والى جانب المساهمة في عمليات البحث عن الحقائق وإعادة بناء المجتمع، فإن مبادرات التوثيق وتخليد الذكرى الأخرى قد تكون أيضاً بمثابة آلية مناصرة وبرنامجاً لإطلاق مبادرات العدالة والمساءلة. وكما هو مبين أدناه في حالة متحف حرب

التحرير 9، فإنه في غياب العمليات الرسمية لتوثيق الحقيقة، يمكن أن تكرم مبادرات التوثيق الناجين من النزاع، وتنشأ صورة شاملة متعددة الأبعاد للماضي، وتمنع ثقافة الإفلات من العقاب.

## متحف حرب التحرير - بنغلادش

واجهت بنغلادش في عام 1971 حرباً أهلية طويلة الأمد. وبعد عملية انتخابات فاشلة، شن الجيش الباكستاني هجوماً مسلحاً عنيفاً ضد السكان المدنيين لباكستان الشرقية. وبعد حرب تحرير دامت تسعة أشهر، حيث قتل ثلاثة ملايين نسمة، وشرد عشرة ملايين آخرون إلى الهند المجاورة، ووقعت 300 ألف امرأة ضحايا للعنف الجنسي، أصبحت بنغلادش دولة ذات سيادة.

وخلال بداية الثمانينات، وحيث جاهد المواطنون العاديون للتصالح مع ماضيهم، بدأت مبادرات تخليد الذكرى تتجذر. وحصدت روايات شهود العيان، وشهادات الناجين ومسلسلات التجارب المؤلمة على الكثير من الإهتمام في المجتمع. واستخدم الفنانون أشكال فنية متنوعة مثل الأفلام، والدراما، والكتابة الإبداعية، والفنون البصرية لتوثيق التجارب خلال الفترات السابقة. وبعد هذه الموجة من التوثيق من خلال الثقافة الشعبية، قامت مجموعة من الناشطين الذين يسمون أنفسهم "الشعب من أجل محاكمة القتلة والمتعاونين في 1971" بإنشاء محكمة للشعب، من أجل العدالة. وفي 1996، أنشأت مجموعة محاربين سابقين متحف حرب التحرير دعماً لمبادرات تخليد الذكرى والعدالة. وأصبح متحفاً للشعب وأرشيفاً للوثائق الفردية والشخصية، والصور والتقارير الإخبارية...إلخ.

ومع استمرار المتحف في بناء علاقات مع مجتمعات مختلفة وكسب ثققتها، أطلق المتحف برنامجاً للتوعية. أقام المتحف علاقة قوية مع المعلمين والطلاب، وطور مشروع تاريخ شفهي كان يهدف لتقديم تجارب بنغلادش خلال الحرب. وتم حتى الآن جمع عشرين ألف شهادة شخصية من قبل الطلاب. وكانت الفترة بين 1992 و2008 فترة قاومت فيها الذكرى النسيان، وانعكست قوة المجتمع بشكل كبير في التخليد القوي للذكرى.

وعلى الرغم من المكاسب التي تم تحقيقها من حيث التوثيق وبناء متحف لعب في ذات الوقت دور أرشيف الماضي ونصباً تذكاريًا لضحايا الحرب، استمر مناصرو حقوق الإنسان في السعي للحصول على العدالة على المستوى الوطني والدولي. وكان المدافعون عن حقوق الإنسان يدعون لاعتبار الحرب جريمة إبادة جماعية، بحيث تتم محاكمة الجناة على الجرائم ضد الإنسانية التي تم إقرارها. وخلال الإنتخابات الوطنية لعام 2008، كانت قضايا العدالة والإفلات من العقاب مواضيع انتخابية جوهرية. والحزب السياسي الذي كان يؤيد عقد محاكمات، والذي يفضله الناخبون الشباب، فاز بالإنتخابات في نهاية المطاف. وتشكلت أخيراً المحكمة الوطنية بموجب قانون (محكمة) الجرائم الدولية لعام 1973. وتجري المحاكمات حالياً، مما يجعل بنغلادش أول

<sup>9</sup> اخذت مقتطفات دراسة الحالة هذه من : هوك، م. (شباط 2013) دور الذاكرة في منع الإبادة الجماعية/ تجارب بنغلادش، والموروثات، والدروس المستخلصة. تم تقديمها في المنتدى الإقليمي الخامس حول منع الإبادة الجماعية، كمبوديا

مثال لمحكمة محلية تحاكم مرتكبي الجرائم الدولية. وفي حين أن جمع الوثائق يشكل مبدئياً نوعاً من أنواع تخليد الذكرى الذي بدأ يتمكن آلاف من الناجين بالتصالح مع ماضي من الفظائع، فقد بدأ أخيراً يستخدم كدليل قد يساعد الناجين على كسب العدالة.

بالإضافة إلى تحقيق غرض سرد أو إخبار الحقيقة، يمكن للوثائق التي وجدت في المواقع المادية بعد ذاتها أن تكون بمثابة تذكير عن الماضي. إلا أنه من أجل أداء مهام أخرى لتخليد الذكرى مثل تكريم الضحايا، وإعادة بناء المجتمع، وبناء ثقافة تحترم حقوق الإنسان والسلام والعدالة، فمن الضروري أن يتم ربط الأرشيفات ببرامج مصصمة بشكل خاص تسعى لتلبية هذه الأهداف. والأرشيف التاريخي للشرطة الوطنية<sup>10</sup> المبين أدناه هو أرشيف يبرز كذلك أهمية الحفاظ على الأرشيفات خلال النزاع.

### الأرشيف التاريخي للشرطة الوطنية، غواتيمالا

شهدت غواتيمالا بين 1960 و1996 حرباً أهلية طال أمدها، وأصبحت في نهاية المطاف معترف بها دولياً كإبادة جماعية. وخلال هذه الفترة، ارتكبت حكومة استبدادية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد مجموعات من المتمردين اليساريين، والسكان الأصليين مايان-إيكسيا وفلاحي لاندينو. وتشمل انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التعذيب، والإختفاء القسري، والإنتهاكات الجنسية ضد المرأة. وفي عام 1997، وبعد عقد اتفاقيات سلام بين الحكومة والمنظمة التي شكلت مظلة للمتمردين، الاتحاد الوطني لثوار غواتيمالا، حققت غواتيمالا السلم أخيراً. وحسب المعلومات التي جمعتها هيئة التوضيح التاريخي للأمم المتحدة (CEH) وتقرير استرجاع الذاكرة التاريخية من قبل رئيس أساقفة غواتيمالا (REMHI)، خلفت 36 سنة من القمع ما مجموعه 200 ألف ضحية، بما فيها 45 ألف حالة اختفاء قسري، بالإضافة إلى مليون من النازحين في الداخل وفي الخارج. وكان السكان الأصليون يشكلون 85% من الضحايا وكانت قوات أمن الدولة مسؤولة عن 93% من مجموع الوفيات وحالات الإختفاء.

في 1982، تسلم الشخصية المثيرة للجدل الجنرال ريبوس مونت تقاليد الحكم عبر انقلاب عسكري. وارتكب في فترة رئاسته عدداً من أسوأ الفظائع، بما فيها المذابح التي ارتكبت ضد سكان مايا لكسيل التي خلفت آلافاً من الرجال والنساء والأطفال قتلى أو ضحايا تعذيب؛ ومئات النساء تعرضن للعبودية الجنسية للجنود؛ وكان هناك الآلاف من النازحين داخلياً أو المطرودين خارج حدود غواتيمالا. في 19 آذار 2013، بدأت محاكمة الإبادة الجماعية بحق الجنرال خوسيه إيفران ريبوس مونت والمسؤول الرفيع المستوى موريشيو رودريجز سانتشيز في غواتيمالا. وفي 10 أيار 2013، أدين الجنرال إيفران ريبوس

<sup>10</sup> مقتطفات مأخوذة من *جوليو سولورزانو فويبا*، الإدانة التاريخية للإبادة الجماعية في غواتيمالا. راجع <http://www.sitesofconscience.org/2013/05/historic-conviction-for-genocide-in-guatemala-2/>

مونت بالإبادة الجماعية وحكم عليه بالسجن لثمانين عاماً، في حين تمت تبرئة رودريجز. وإدانة مونت هي أول إدانة لإبادة جماعية في أمريكا اللاتينية، والأولى في العالم التي تصدرها محكمة محلية.

وحققت المحاكمة التي أعدها وأجراها مركز الإجراءات القانونية (CALDH) الكثير من النجاحات نتيجة الجهود الحثيثة التي بذلها الناجون، وأقارب الضحايا، والمنفيون، والمحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمنظمات الدينية، والمؤسسات والمنظمات الدولية، وذلك لنش المقابر الجماعية والبحث في سجلات الشرطة. ومن بين هذه المؤسسات، كانت مؤسسة الأرشيف التاريخي للشرطة الوطنية (AHPN). لعب هذا الأرشيف دوراً هاماً وكان في الأساس مقر عمل للشرطة الوطنية، ويشتهر بأنه كان يستخدم كسجن سري ومركز تعذيب خلال الحرب الأهلية، وهو الآن مساحة أرشيفية تديرها منظمة حقوق الإنسان غير الربحية AHPN. وفي 2005، تم اكتشاف ملايين الوثائق في أرشيف الشرطة هذا. ومنذ ذلك الوقت، عملت منظمة AHPN دون كلل للكشف عن، والحفاظ على، وتنظيم ونسخ بالمسح الضوئي 15 مليون وثيقة مؤرخة من 1975 إلى 1985، حيث كانت هذه الفترة التي سادت فيها أعلى درجات القمع في غواتيمالا. وهذه الوثائق كانت لاغنى عنها في العديد من المحاكمات – بما في ذلك قضية ريوس مونت. وقد استخدمت هذه الوثائق لتعزيز الدليل ضد المسؤولين، كما ساهمت في عملية سرد الحقيقة على نطاق أوسع.

وبالإضافة إلى عمل منظمة AHPN في العمليات الرسمية للعدالة وسرد الحقائق، تخطط المنظمة لجعل هذه الأرشيفات متوفرة على نطاق أوسع، من خلال إنشاء "مركز الذكرى للمصالحة" في الموقع، حيث وجدت الأرشيفات. وتتضمن الأرشيفات السجلات النادرة لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الحكومة وخلفت حوالي 200 ألف قتيل. وسيقدم الأرشيف ومركز الذكرى الجديد للجمهور العام فرصة معرفة الحقيقة بشأن الحرب، وسيمنح في ذات الوقت المدعين العامين والأطراف الفاعلة الأخرى لحقوق الإنسان أملاً جديداً لإحالة المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة.

وقد شمل المشروع، الذي يتم تنفيذه حالياً، عملية مشاورات مكثفة قامت فيها منظمة AHPN بجمع مشاركات من مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة، والتعلم من تجربة مراكز تخليد الذكرى في المنطقة. وسيكون "مركز الذكرى للمصالحة" الأول من نوعه في غواتيمالا، حيث لا يذكر أي موقع آخر حالياً ضحايا الحرب الأهلية.

## الخلاصة

من خلال الأمثلة المبينة أعلاه، هدفت هذه المذكرة إلى التركيز على أهمية التوثيق كجزء من تخليد الذكرى. وكما ذكر، يمكن أن تتم عملية التوثيق خلال كافة مراحل النزاع، إلا أن كل مرحلة من النزاع قد تتضمن تحديات وفرص مختلفة تواجه عملية التوثيق.

وفي حين أنه كثيراً ما اعتمدت عمليات تخليد الذكرى والعدالة في مرحلة ما بعد النزاع على التوثيق خلال النزاع، إلا أنه نظراً لظروف الحرب، فقد يكون التوثيق أثناء النزاع صعباً. إلا أنه لو تم وضع الأساس أثناء النزاع، ولو أمكن تطوير توثيق بشكل ممنهج خلال النزاع، فإن جمع الأنواع المختلفة لمواد الأرشيف قد يخدم أهدافاً هامة لتخليد الذكرى خلال النزاع وبعده.

وتوثيق شهادات الناجين وشهود العيان، وحفظ وتوثيق المواقع المادية وتجميع التغطية الصحفية والإعلام بشأن النزاع هي من أنواع التوثيق التي يمكن جمعها خلال النزاع. ويمكن أن تخدم هذه الأنواع من التوثيق في تكريم الناجين من النزاع، وفي التوعية بشأن وضع البلاد الداخلي والمساهمة في عمليات تخليد الذكرى المستقبلية والبحث عن الحقائق.

تدمر الحرب نسيج المجتمع. ويشعر المواطنون بأنهم تعرضوا للخيانة نتيجة تراكم مشاعر الخوف والغضب وعدم الثقة. وكي تحقق عملية التوثيق هدفها كشكل من أشكال تخليد الذكرى، فمن الضروري أن يكون هدف القيام بأي مبادرة للتوثيق هو إعادة بناء الثقة والعلاقات بين المواطنين. وبغض النظر عما إذا كانت المبادرات تتم تحت رعاية الدولة أو بمبادرة من المجتمع، فمن الضروري أن تنشأ مشاريع التوثيق ملكية عامة واسعة النطاق من خلال دمج روايات متعددة يمكن جمعها خلال عمليات المشاورات واسعة النطاق. وبسبب طبيعتها السياسية، سيتم دائماً الطعن في عملية تخليد الذكرى، حيث أن أصحاب المصلحة المختلفين يتنافسون على سرد روايات الضحايا.

وبصورة عامة، فإن آلية تقصي الحقائق مثل لجان الحقيقة من شأنها أن تقدم صورة أكبر للنزاع قد تحد من الطعن حيث توفر أدلة جنائية عن الحقيقة. إلا أن مبادرات تخليد الذكرى، دون أن تكون حيادية، يمكنها أن توفر أيضاً مساحات للمواطنين العاديين لتبادل تجاربهم، في الوقت الذي تنشأ فيه أيضاً مساحات آمنة للحوار بشأن الحقيقة، والعدالة وأسئلة بشأن شمل واستبعاد قصص معينة دون غيرها. وبصورة عامة، فإن المنظمات المجتمعية المدعومة من الشركاء الدوليين، قد تكون الأمثل للقيام بمثل هذه المشاريع، لاسيما في الأوضاع التي ارتكبت فيها الحكومة المستبدة وقادة المعارضة والمدافعون عن الحرية فظائع.

والتوثيق ومشاريع تخليد الذكرى الأخرى التي تتم فوراً بعد النزاع أو خلال النزاع ينبغي أن تعيد بناء الثقة ضمن مجتمع معين وبين المجتمع والمبادرين بالمشروع. وقد تحتاج المجتمعات بعد فترة من النزاع من كلا جانبي النزاع إلى أن تكون قادرة أو راغبة في التحدث مع بعضها البعض. ففي رواندا مثلاً، وبعد حوالي عشرين سنة من الإبادة الجماعية، أصبح الشباب من كلتا الجماعتين العرقيتين يلتقون الآن فقط للتحدث مع بعضهم البعض بشأن الماضي وتجارب أهاليهم عن النزاع.

ويمكن ضمان تحقيق القيمة الدائمة لمثل هذه العمليات ليس فقط بشمل روايات متعددة، ولكن من خلال جعل مبادرات التوثيق متاحة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وعند ربطه ببرامج عامة، بإمكان التوثيق أن يكون بمثابة محفز للحوارات، ويقوم بإشراك المواطنين على نطاق واسع في الأحداث الماضية للنزاع والقمع، ويروج لرؤى بشأن مستقبل قائم على السلام والعدالة. إذ انه يمكن للتوثيق، من خلال ربطه ببرامج تهدف للمصلحة العامة، أن يساهم في تطوير ثقافة لن تتكرر فيها النزاعات.

## حول المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة هو منظمة غير ربحية مدعومة من عدة أطراف. يتطلع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة، وباحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

يقوم المركز السوري للعدالة والمساءلة بجمع وحفظ وتحليل المعلومات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من البيانات ذات الصلة من أجل المساهمة في عملية العدالة الانتقالية في سوريا ودعمها. وعبر إنتهاج مقاربة موضوعية وغير متحيزة، يقوم المركز كذلك ببناء والحفاظ على علاقات وشراكات قوية مع الأفراد والمنظمات والمجتمعات المحلية السورية والأطراف الفاعلة دولياً التي تعمل من أجل تحقيق العدالة والمساءلة لجميع السوريين.